

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٩٨٦

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة
وأعضويّة القضاة السادة

باسل أبو عنزة، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، حسين السكران

المستدع _____ في : _____

مساعد النائب العام / عمان .

بتاريخ ٢٠١٥/٥/١١ تقدم الممذىء بهذا التمييز طالباً تعيين المرجع
المختص عملاً بأحكام العادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
واشتغل الطالب على ما يلي :

١. بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٤٢ قررت محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية
في القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٤/١٨٤٧) عدم اختصاصها النظر بهذه القضية
وإن محكمة استئناف عمان هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق .

٢. بتاريخ ٢٠١٥/٣/٨ قررت محكمة استئناف عمان في القضية الاستئنافية رقم
(٢٠١٥/٩١٤٠) عدم اختصاصها النظر بهذه القضية وإن محكمة بداية جزاء
شمال عمان بصفتها الاستئنافية هي المختصة بنظرها وقررت إحالة الأوراق .

٣. أدى صدور القرارات المتنافضتين إلى وقف سير العدالة .

٤. محكمتكم صاحبة الصلاحية بتعيين المرجع المختص بنظر هذه القضية .

الطا

لهذه الأسباب ولأي سبب آخر تراه محكمتكم فإنني التمس تعين المرجع المختص بنظر هذه القضية .

وبتاريخ ٢٠/٥/١٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب فيها تعين المرجع المختص مبدياً أن محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية هي المرجع المختص بنظر الدعوى موضوع الطلب عملاً بالمادتين (٣٢٢ و ٣٢٣) من الأصول الجزائية .

اللة
لار

بالتدقيق والمداولة نجد إنه أسد للمشتكي عليه

جرائم حمل وحيازة أداة راضة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

وبتاريخ ٢٠١٤/٢/١٨ أصدرت محكمة صلح جراء عمان حكماً في القضية رقم ٢٠١٣/٩٣١٤) يقضي بإدانة المشتكى عليه بالجريمة المسند إليه والحكم عليه بالحبس شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم حكماً وجاهياً .

لم يرتكب المحكوم عليه بهذا الحكم فطعن فيه استئنافاً .

وبعد نظر الطعن من قبل محكمة بداية عمان بصفتها الاستئنافية أصدرت قرارها رقم (٢٠١٤/١٨٤٧) .

العنوان : - إعلان عدم اختصاصها وإحالته الأوراق إلى محكمة استئناف جزاء عمان التي بدورها أصدرت قرارها رقم (٢٠١٥/٩١٤٠) تاريخ ٢٠١٥/٣/٨ المتضمن إعلان

عدم اختصاصها وإحالة الأوراق لمحكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية نشأ عن ذلك التنازع السلبي على الاختصاص خلافاً أوقف سير العدالة ومحكمتنا هي المرجع المختص لتعيين المرجع سندأ للمادة (٣٢٢) من الأصول الجزائية .

وبالتدقيق وبعد المداولة قاتلنا نجد إن المادة (١٠) من قانونمحاكم الصلح المعدل رقم (٣٠) لعام (٢٠٠٨) قد حددت الأحكام القابلة للطعن بطريق الاستئناف أمام هذه المحكمة وهي في القضايا الجزائية :-

أ. تستأنف إلى محكمة البداية الأحكام الصالحة الجزائية التالية :-

١. الأحكام الصادرة في المخالفات ما لم يكن الحكم صادرأ بالغرامة فيكون قطعياً .

٢. الأحكام الصادرة في الجنح المنصوص عليها في المادة (٤٢١) من قانون العقوبات .

٣. الأحكام التي تكون العقوبة المحكوم بها الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولو اقترن بغرامة مهما بلغ مقدارها .

٤. الأحكام الصادرة في الجنح التي تكون العقوبة المحكوم بها الغرامة مهما بلغ مقدارها (وفيما عدا ذلك تستأنف الأحكام الجزائية إلى محكمة الاستئناف) .

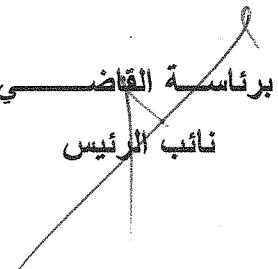
ب. إذا تعدد المرجع الاستئنافي بسبب تعدد التهم أو المحكومين في القضية الواحدة فيكون المرجع المختص محكمة الاستئناف .

١ ٢ ٣ ٤

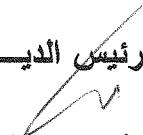
وحيث إن العقوبة المحكوم بها هي الحبس شهر واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم فيبقى الاختصاص والحالة هذه منعداً لمحكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية .

لذلك وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بأحكام المادة (١/٣٢٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية نقرر تعين محكمة بداية جزاء شمال عمان بصفتها الاستئنافية مرجعاً مختصاً للنظر في الاستئناف واعتبار الإجراءات التي اتخذتها محكمة الاستئناف غير المختصة صحيحة وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٢٣

برئاسة القاضي  و عضو  و عضو 

عضو  و عضو 

رئيس الديوان 
د. ع. غ. ق /

lawpedia.jo